

# وزيرة المرأة خلال جلسة عمل جمعتها بوزيرة العدل: التأكيد على أهمية تأهيل الجنائي في قضايا العنف ضد المرأة وتحسيسه بخطورة الممارسات العنيفة



ووقعت في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح، وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وكبار السن وزراعة التكوين المهني والتشغيل، وبين التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين. ومن جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تقييم مجلة حماية الطفل المعذ من قبل وزارة العدل.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجناء المفرج عنهم بعد قضائهم العقوبة، وخاصة من يواجهون رفضاً من عائلاتهم ولا يجدون فضاءً لاستقبالهن، فضلاً عن الحث على تمتيع السجينات والأطفال الجنحين من تكوين إشهادى يساعدهم على الحصول على الاندماج في محظوظهم العائلى والاجتماعى بعد قضائهم العقوبة، وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهيئات المختصة.

لدعم الورشات، علماً وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 ظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وشددت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفلة بالأسرة والطاؤولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلاً عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، أمس الأربعاء، على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجنائي في قضايا العنف ضد المرأة. ودعت خلال جلسة عمل جمعتها بوزيرة العدل، ثريا الغربي، إلى التركيز على تحسيس الجنائي وتوعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة وأثارها، وضرورة التصدي لها.

وقد تناولت الجلسة، التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين، متابعة قضايا العنف ضد المرأة، وتفعيل بعض الآليات الفعلية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التهدى والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مواجهة جائحة «كورونا». كما خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتعلقة بإقليم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل وإدماج المرأة السجينية، والتي تم بمقتضاهما ترکيز 18 ورشة وتجهيزها، وتدعم 3 ورشات موجودة.

وتم في هذا الصدد، التأكيد على أهمية استكمال تدعيم سجن النساء بمبنية، وإحالة اعتنادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار

المؤتمرات | آخر الأخبار | وطني

## وزيرة العدل و وزيرة المرأة في جلسة عمل حول قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانبي

الإثنين

١٥ دقيقة واحدة | منذ ١٧ ساعة



التئمت صباح اليوم الأربعاء 05 أوت 2020 جلسة عمل بصفة وزارة العدل أشرف عليها كل من وزيرة العدل ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن أسماء السباعي، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين 8 متخصصون عدد من المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينه و التي تم بمقتضاهما تشكيل عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة.

و قد تم التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدريم سجن النساء بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 ندوة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والدولية سنة 2019.

و قد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال المطالعات المتعلقة بتجهيز المراكز المتعددة للطفولة بالأسرة والطابوريات عن طريق الورشات السجينية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها باتفاقيات الشراكة.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة ممن يواجهن رفضا من عائلتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمعيغ السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادهم على الحصول على الاندماج في محظوظهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهيئات المختصة.

و تم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة التكوين المهني والتشغيل وبنك التضامن (BTS) ب REGARD صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

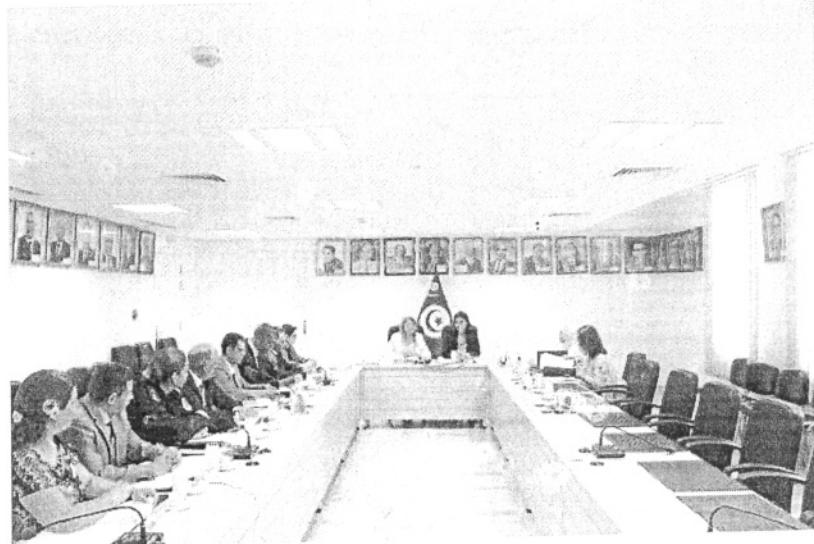
و من جهة أخرى تم لطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المعهد على تنفيذ مجلة حماية الطفل المعذّب من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهيد والمتابعة لهذا الصنف من التهديدات خاصة في بعض الظروف الاستثنائية والتي عاشتها تونس أثناء مواجهة جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجنائي في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنفية و آثارها و مرجع التصدي لها. كما تم تمهيد التعاون المشترك، القائم بين الوزارتين في العديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

في جلسة عمل بين وزيرة العدل وزيرة المرأة.. متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الحارضين

الإثناء عشر، ٥ أوت ٢٠٢٠



الناتم صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرف عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن السيدة اسماء السحيري، وقد حضرت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتعلقة بتفعيل اتفاقية التعاون في مجال تأهيل وإدماج المرأة السجينية والتي تم بمقتضاهما تركير عدد 18 ورشة وتجهيذها وتدعم عدد 03 ورشات موجودة وقد تم التأكيد بالصalisية على أهمية استكمال تدريم سجن النساء بنوعيتها، وإجازة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تأهيل 50 ألف مدينار دعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 ندوة تفاقيه مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019، وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المتعددة للأسرة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجينية، فضلاً عن تفعيل الجان المشتركة المنصوص عليهما بالاتفاقات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التأكيد في الآيات فاعلة لإلزام السجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة من يواجهون رفضاً من عائلاتهن ولا يجدون فضاءً لاستقبالهن، فضلاً عن التأكيد على ضرورة تفريح السجينات والأطفال الجانحين من تكون إسهاماً يساعدهم على الحصول على الاندماج في مجتمعهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهيئات المختصة. ومن في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني والتنشيل وبنك التضامن (BTS) لزيادة صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

ومن جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التيسير باستكمال إجراءات المصادرية على تنفيذ مجلة حماية الطفل المعذ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية تنفيذ قضايا العنف ضد المرأة وتتفعل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي بحاجة أكبر على عملية التنفيذ والتحقيق ذات الصلة.

**Source URL:** <http://www.assabahnews.tn/article/246974/%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%82%D9%8A%D8%8B%D8%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A9-%D9%84-%D9%88%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%81%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%8B%D8%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D9%87%D9%85-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D8%A4%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81%D8%B6%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9>

## حزمة من الإجراءات لفائدة النساء السجينات وتنظيم تظاهرات ثقافية وتخصيص اعتمادات مالية بقيمة 50 ألف دينار.. التفاصيل

4.5 minutes

[الصفحة الرئيسية](#) > [أخبار وطنية](#)

**أخبار وطنية** حزمة من الإجراءات لفائدة النساء السجينات وتنظيم تظاهرات ثقافية وتخصيص  
اعتمادات مالية بقيمة 50 ألف دينار.. التفاصيل

نشر في 05 أوت 2020 (14:43)



التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرف عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري.

وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتعلقة بتنمية اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينه و التي تم بمقتضاهما تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة.

و قد تم التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحاله اعتمادات من

ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علماً وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفلة بالأسرة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلاً عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة من يواجهن رفضاً من عائلاتهن ولا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلاً عن التأكيد على ضرورة تمنع السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادهم يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهيئات المختصة.

وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح ووزارة المرأة والأسرة والطفلة وكبار السن ووزارة التكوين المهني والتشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

ومن جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تقييم مجلة حماية الطفل المعبد من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفلة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة ووجوب التركيز على تحسيسه وتوعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة وآثارها وضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.



## جلسة عمل بين وزيرة العدل وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن | جريدة كنوز عربية |

4-5 minutes



متابعة عبدالله القطاري من تونس

متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

الثأمت صباح اليوم الأربعاء 05 أوت 2020 جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرف على كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتعلقة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينه و التي تم بمقتضها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة.

و قد تم التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النساء بمنوبة، وإحاله اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد

أكّدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفولة بالأسرة والطاولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلاً عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة من يواجهن رفضاً من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلاً عن التأكيد على ضرورة تمثيل السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهادي يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهيئات المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة التكوين المهني والتشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنفيذ مجلة حماية الطفل المعذّ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهةجائحة كورونا.

وفي هذا الصدد أكّدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

## العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين – magazine-carthage

4-5 minutes



في جلسة عمل بين وزيرة العدل ووزيرة المرأة والأسرة والطفلة وكبار السن :  
متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

تونس: 05 أوت 2020

التأمّلت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفـت عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفلة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصـت الجلـسة التي حضرـها عـدد من سـامي الإـطـارات العـليـا للـوزـارـتين لـاستـعـراض عـدد من المسـائل المتـصلة بـتقـيـم اـتفـاقـية التـعاـون فـي مـجاـل تـأـهـيل و إـدـماـج المـرأـة السـجـيـنة و التي تم بـمـقـضـاـها تـرـكـيز عـدد 18 وـرـشـة وـتـجهـيزـها و تـدعـيمـها عـدد 03 وـرـشـات مـوجـودـة و قد تم التـاكـيدـ بالـمـنـاسـبـة عـلـى أـهـمـيـة استـكمـالـ تـدعـيمـ سـجـنـ النـسـاءـ بـمـنـوـبـةـ، وـإـحـالـةـ اـعـتـمـادـاتـ منـ مـيـزـانـيـةـ وـزـارـةـ المـرأـةـ تـنـاهـزـ 50 ألف دينـارـ لـدـعـمـ الـورـشـاتـ، عـلـماـ وـأـنـهـ تـمـ فـيـ إـطـارـ نـفـسـ الـاـتـفـاقـيـةـ تـنـظـيمـ حـوـالـيـ 40 تـظـاهـرـةـ ثـقـافـيـةـ مشـترـكةـ خـلـالـ الـمـنـاسـبـاتـ الـوـطـنـيـةـ وـالـعـالـمـيـةـ سـنـةـ 2019ـ. وـقـدـ أـكـدـتـ وزـيرـةـ العـدـلـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ استـكمـالـ الـاـتـفـاقـيـاتـ الـمـتـعلـقـةـ بـتـجهـيزـ المـراـكـزـ الـمـنـدـمـجـةـ لـلـطـفـولـةـ بـالـأـسـرـةـ وـالـطـاوـلـاتـ الـضـرـورـيـةـ عـنـ طـرـيقـ الـوـرـشـاتـ السـجـيـنةـ، فـضـلـاـ عـنـ تـفـعـيلـ الـلـاجـانـ الـمـشـترـكـةـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهاـ بـالـاـتـفـاقـيـاتـ

الثانية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة من يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمكين السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهاد يساعدهم على الحصول على الاندماج في محيطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهياكل المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و وزارة التكوين المهني والتشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعذ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

## في جلسة عمل بين وزيرة العدل وزيرة المرأة: متابعة لمواضيع تهم قضايا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

4-5 minutes

باب نات - التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرف عليها كل من وزيرة العدل ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفلة وكبار السن أسماء السحيري، وقد خصصت الجلسة التي حضرها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهيل و إدماج المرأة السجينية والتي تم بمقتضاها تركيز عدد 18 ورشة وتجهيزها و تدعيم عدد 03 ورشات موجودة وقد تم التأكيد بالمناسبة على أهمية استكمال تدعيم سجن النسوة بمنوبة، وإحالة اعتمادات من ميزانية وزارة المرأة تناهز 50 ألف دينار لدعم الورشات، علما وأنه تم في إطار نفس الاتفاقية تنظيم حوالي 40 تظاهرة ثقافية مشتركة خلال المناسبات الوطنية والعالمية سنة 2019. وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية استكمال الاتفاقيات المتعلقة بتجهيز المراكز المندمجة للطفلة بالأسرة والطأولات الضرورية عن طريق الورشات السجنية، فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة المنصوص عليها بالاتفاقيات الثانية.

كما تم التأكيد على ضرورة التفكير في آليات فاعلة للإحاطة بالسجينات المفرج عنهن بعد قضاء العقوبة وخاصة من يواجهن رفضا من عائلاتهن و لا يجدن فضاء لاستقبالهن، فضلا عن التأكيد على ضرورة تمعيغ السجينات والأطفال الجانحين من تكوين إشهاد يساعدهم على الحصول على الاندماج في محیطهم العائلي والاجتماعي بعد قضاء العقوبة وبعث مشاريع يتم تمويلها من قبل بعض الهيئات المختصة. وتم في الغرض الدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الهيئة العامة للسجون والإصلاح و وزارة المرأة والأسرة والطفلة وكبار السن و وزارة التكوين المهني و التشغيل وبنك التضامن (BTS) لإيجاد صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه المشاريع لهذه الفئة من المساجين.

و من جهة أخرى تم التطرق إلى أهمية التسريع باستكمال إجراءات المصادقة على تنقيح مجلة حماية الطفل المعذ من قبل وزارة العدل.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في

بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مواجهةجائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة و وجوب التركيز على تحسيسه و توعيته بخطورة هذه الممارسات العنيفة و آثارها و ضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

[facebook.com](#)

## في جلسة عمل بين وزيرة العدل وزيرة المرأة... - ياسمين نيوز Jasmins News

4-5 minutes

في جلسة عمل بين وزيرة العدل وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن :  
متابعة لمواضيع تهم قضایا العنف ضد المرأة وتأهيل و إدماج السجينات والأطفال الجانحين

تونس: 05 أوت 2020

التأمت صباح اليوم جلسة عمل بمقر وزارة العدل أشرفـت عليها كل من وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي و وزيرة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن السيدة أسماء السحيري، وقد خصـت الجلسة التي حضرـها عدد من سامي الإطارات العليا للوزارتين لاستعراض عدد من المسائل المتصلة بـتقييم اتفاقية التعاون في مجال تأهـيل و إدماج المرأة السجينة و التي تم بمقتضـاها تركـيز عدد 18 ورشـة وتجهـيزـها و تدعـيمـها عدد 03 ورشـات موجودـة و قد تم التأكـيدـ بالـمنـاسـبةـ عـلـىـ أهمـيـةـ استـكمـالـ تـدعـيمـ سـجـنـ النـسـاءـ بـمـنـوـبـةـ،ـ وإـحـالـةـ اـعـتـمـادـاتـ منـ مـيـزـانـيـةـ وـ زـارـةـ المـرـأـةـ تـناـهـزـ 50ـ ألفـ دـيـنـارـ لـدـعـمـ الـورـشـاتـ،ـ عـلـماـ وـأـنـهـ تـمـ فـيـ إـطـارـ نـفـسـ الـاـتـفـاقـيـةـ تـنـظـيمـ حـوـالـيـ 40ـ تـظـاهـرـةـ ثـقـافـيـةـ مشـتـرـكـةـ خـلـالـ الـمـنـاسـبـاتـ الـوـطـنـيـةـ وـ الـعـالـمـيـةـ سـنـةـ 2019ـ.ـ وـقـدـ أـكـدـتـ وزـيـرـةـ العـدـلـ عـلـىـ أهمـيـةـ استـكمـالـ الـاـتـفـاقـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـجهـيزـ المـراـكـزـ الـمـنـدـمـجـةـ لـلـطـفـولـةـ بـالـأـسـرـةـ وـ الـطـاـوـلـاتـ الـضـرـورـيـةـ عنـ طـرـيقـ الـوـرـشـاتـ السـجـنـيـةـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ تـفـعـيلـ اللـجـانـ المشـتـرـكـةـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهاـ بـالـاـتـفـاقـيـاتـ الثـانـيـةـ.

كـماـ تـمـ التـأـكـيدـ عـلـىـ ضـرـورـةـ التـفـكـيرـ فـيـ آـلـيـاتـ فـاعـلـةـ لـلـإـحـاطـةـ بـالـسـجـينـاتـ الـمـفـرـجـ عـنـهـ بـعـدـ قـضـاءـ العـقوـبـةـ وـخـاصـةـ مـنـ يـوـاجـهـنـ رـفـضـاـ مـنـ عـائـلـاتـهـنـ وـ لـاـ يـجـدـنـ فـضـاءـ لـاستـقـبـالـهـنـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ التـأـكـيدـ عـلـىـ ضـرـورـةـ تـمـتـيـعـ السـجـينـاتـ وـالأـطـفـالـ جـانـحـيـنـ مـنـ تـكـوـينـ إـشـهـادـيـ يـسـاعـدـهـمـ عـلـىـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـانـدـمـاجـ فـيـ مـحـيـطـهـمـ الـعـائـلـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ بـعـدـ قـضـاءـ العـقوـبـةـ وـبـعـثـ مـشـارـيعـ يـتمـ تـموـيلـهـاـ مـنـ قـبـلـ بـعـضـ الـهـيـاـكـلـ الـمـخـتـصـةـ.ـ وـتـمـ فـيـ الغـرـضـ الدـعـوـةـ إـلـىـ عـقـدـ اـجـتمـاعـاتـ تـنـسـيقـيـةـ مشـتـرـكـةـ بـيـنـ الـهـيـئـةـ الـعـامـةـ لـلـسـجـونـ وـالـإـصـلاحـ وـ زـارـةـ المـرـأـةـ وـالـأـسـرـةـ وـالـطـفـولـةـ وـكـبارـ السـنـ وـ وزـارـةـ التـكـوـينـ الـمـهـنيـ وـ التـشـغـيلـ وـبنـكـ التـضـامـنـ (BTS)ـ لـإـيجـادـ صـيـغـ مـلـائـمةـ لـتـموـيلـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـشـارـيعـ لـهـذـهـ الفـتـةـ مـنـ الـمـسـاجـينـ.

وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ تـمـ التـطـرقـ إـلـىـ أـهـمـيـةـ التـسـرـيعـ باـسـكـمـالـ إـجـراءـاتـ الـمـصادـقـةـ عـلـىـ تـنـقـيـحـ مـجـلـةـ حـمـاـيـةـ الـطـفـلـ الـمـعـدـ مـنـ قـبـلـ وـزـارـةـ الـعـدـلـ.

كما تم التوقف عند أولوية متابعة قضايا العنف ضد المرأة وتفعيل بعض الآليات العملية التي من شأنها أن تضفي نجاعة أكبر على عملية التعهد والمتابعة لهذا الصنف من القضايا خاصة في بعض الظروف الاستثنائية كالتي عاشتها تونس أثناء مجابهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد أكدت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتأهيل الجاني في قضايا العنف ضد المرأة ووجوب التركيز على تحسيسه ووعيه بخطورة هذه الممارسات العنيفة وآثارها وضرورة التصدي لها. كما تم تثمين التعاون المثمر القائم بين الوزارتين في عديد الملفات و المواقف ذات الاهتمام المشترك.